This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume 3, Issue 5, October 2021
p. 406-415

NUMERAL FINANCE IN ISLAMIC JURISPRUDENCE

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.5-3.34>

Hanaa Mohammed Hossein Ahamed AL-TAMMIMY¹

Abstract:

The purposes of Islamic Shari are to bring utilities and benefits and also to avoid depravation. This sharia is very suitable for human instinct ; it is valid for every place and time.

Our respectable jurists said that non of difficulties hasn't a rule in our god's book so we have to be aware of the rules and judgments' of those troubles and what is expected to happen.

In this research, in God's willing, we declare the jurisprudent regionalization (adaptation) of electronic digital money (system of transferring electronic money) and what is related to this system of jurisprudent restrains because the electronic money is people's needs which contributes in accomplish their finance dealings by great quickness to transfer their money with reducing its expenses that the finance dealing is considered as a practical life nerve that pours in individual's controlled benefits which doesn't contradict with Islamic sharia goals and principles.

So, it is important to know the jurisprudent terms and to evaluate economic and banking work that is included in principles of Islamic sharia, according to jurisprudent rules connected with Islamic banks work.

Key words: The purposes of Islamic Shari, Islamic jurisprudence, Numeral Finance.

Received :
20/08/2021

Accepted:
05/09/2021

Published:
01/10/2021

¹ Dr., Baghdad University, Iraq, hana72na@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0003-3609-0987>

التمويل الرقمي في الفقه الإسلامي

هناء محمد حسين احمد التميمي²

الملخص

إن أهم مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية هي جلب المنافع ودرء المفساد، كونها شريعة مناسبة للفطرة البشرية وهي صالحة لكل زمان ومكان وحياة الإنسان مرتبطة بحاجياته التي يحددها العصر، ونحن في زمن التكنولوجيا والتطور العلمي وتعدد النوازل والمستجدات الفقهية المعاصرة، لا بد لنا من معرفة الأحكام الفقهية لها وضوابطها التي تبعد معاملاتنا عن الربا والفائدة المحرمة شرعاً. وقد قال فقهاؤنا العظام ما من نازلة إلا ولها حكم في كتاب الله فلا بد لنا من الإلمام بأحكام تلك النوازل ومستجداتها.

وإن عملية التكيف الفقهي له أهمية لدى فقهاء الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية لدوره في بيان صحة الحكم الشرعي. والاجتهاد في وضع القواعد والضوابط الشرعية لما يستجد من مسائل اقتصادية ومصرفية.

وفي هذا البحث نبين التأصيل (التكييف) الفقهي للنقود الرقمية، وما يتعلق بها من ضوابط فقهية، كون النقود بكل صورها تمثل حاجة من حاجيات الناس التي تُسهم في انجاز معاملاتهم المالية بسرعة فائقة لتحويل الأموال وانخفاض كلف استخدامها..ولما كانت المعاملات المالية هي عصب الحياة العملية للفرد، وللمجتمع، وتنصب في مصلحته المنضبطة التي لا تتعارض ومقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها.

فلا بد من معرفة الضوابط الشرعية للمعاملات المالية والنقود الرقمية. وتقييم العمل المصرفي والاقتصادي ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى وفق القواعد الفقهية المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية. وبيان التكيف الفقهي لهذا معاملات مالية معاصرة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الرقمي، الفقه الإسلامي، مقاصد الشريعة.

المقدمة:

إن التشريع الإسلامي وما يتميز به من شمول ومرونة وواقعية يستوعب المستجدات كافة بنصوصه الشرعية والاجتهادات الفقهية المستندة على المبادئ والقواعد الكلية للشريعة الإسلامية. فالإسلام لم يأت بنظام نقدي جديد، ولم يشترط شكلاً معيناً للنقود، بل ترك ذلك لعرف الناس، لكنه ضبط دور النقود في أحكام خاصة لتؤدي دورها الاقتصادي بكفاءة، كونها أداة لتحقيق وظائف معينة.

كفاءة النقود في النظام الإسلامي لا تتطلب شكلاً معيناً، وإنما ترد كفاءتها إلى أداء وظائفها بشكل كامل، فيقول حجة الإسلام الغزالي: خلق الله الدينار والدراهم، حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى وهي التوصل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما والأمر كذلك عند الاقتصاديين فإن من شرائط اعتبار معيارية النقود هي وسيلة للتبادل، ومعيار للقيم، ومقياس للقيم، ووسيلة للمدفوعات الآجلة.

ومن القضايا المعاصرة هي تطور النظام النقدي الرقمي المالي والحصول على وسيط ثقة يجعل المعاملات المالية محصورة في المشتركين، بوجود الانترنت العالمي واستخدام وسائل الدفع المعتمدة على تحويل الارصدة النقدية مباشرة بواسطة بطاقة الائتمان، أو الشيكات الإلكترونية. وهي، أداة لتسوية معاملات الإنترنت. وفي بحثي سوف اتناول موضوع التمويل الرقمي في المنظور الإسلامي بمبحثين:

الأول: يضم سمات النظام الاقتصادي الإسلامي، والمصارف الإسلامية، المصارف الرقمية الإسلامية، النقود الرقمية والتكيف الفقهي الشرعي لها.

² د.، جامعة بغداد، العراق، hana72na@yahoo.com

الثاني: يضم الضوابط الشرعية للمعاملات المالية المصرفية العملة الرقمية أهمية التمويل الرقمي.

المبحث الأول:

المطلب الأول: سمات النظام الاقتصادي الإسلامي

إن الإطار العام للنظام الاقتصادي الإسلامي هو امتلاكه للبعد الأخلاقي وفق المنهج العقيدى للمسلمين. وعمل الدارس (الباحث) المسلم هو أن يستنبط القواعد العامة التي تحكم السلوك الاقتصادي من الآيات والأحاديث التي يجد فيها توجيهًا وإرشادًا اقتصاديًا. وعليه يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه: السلوك المنبثق عن العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية لإشباع الحاجات الإنسانية. فهو يعتمد على الإيمان والمنظورات الإيديولوجية ذات الأهداف الأخلاقية والنفسية والعبودية. ويهدف إلى الابتعاد عن المادية المفرطة والاستغلال كونه عقيدة اقتصادية متكاملة وليست اقتصادية علمية.

فهو اقتصاد رباني، وعقدي، وأخلاقي، وواقعي، وإنساني عالمي، يوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، فلا يحرم ولا يبيح إلا درءاً لمفسدة أو جلباً لمصلحة عامة أو خاصة. وهو فريد في نوعه، مستقل عن غيره، وهو اقتصاد موجه، والمال فيه وسيلة وليس غاية، والملكية فيه لله تعالى، والإنسان مستخلف فيه، فقال تعالى:

{وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً}

وبموجب هذا الاستخلاف زود الإنسان بما يكفل له القيام بهذه المهمة من العلم والإدراك والتدبير.

وقال تعالى: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}

فربط الله عز وجل التقوى بالبركة والخير، فيتميز الاقتصاد الإسلامي بخلوه التام من الربا، فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس. والاقتصاد الإسلامي اثبت الحرية الاقتصادية المنضبطة وأقر الملكية بشقيها العامة والخاصة بما أحله وحرمه الشارع الحكيم، وعلى وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار، والقاعدة الفقهية إن الأصل في المعاملات الإباحة.

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية:

الأصل في المصارف الإسلامية أنها ملتزمة في معاملاتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأهمها أن لا تتعامل بالربا لا أخذاً ولا إعطاءً. والمصرف هو مؤسسة مالية هدفها تسهيل المعاملات المالية وحفظ الأموال وتشغيلها لزبائنها على وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، أو هو منشأة مالية تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها، أهم أهدافه:

- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أساس الفائدة غير الربوية في جميع صورها وأشكالها، بما يعود بالنفع والربح على المجتمع الإسلامي
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية
- تحقيق المنهج الإسلامي في المعاملات المالية للمساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمجتمع.
- توفير الأمان في توظيف أموال المودعين والمستثمرين والمساهمين لتعظيمها وتنميتها.
- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات.

المطلب الثالث: النقود الرقمية:

المصارف الإسلامية يجب عليها أن تقوم بتطوير المنتجات المصرفية التي تقدمها لزبائنها بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. والاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الابتكار في صناعة التمويل ونقل أسواق رأس المال والنفوذ إلى الأسواق العالمية واستغلال فرص التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي لتعزيز نطاق وصولها للمستخدمين والاستفادة من شرائح جديدة للعملاء المستعدين ماليا من النظام المصرفي، ويمكن لها أن تستفيد من استخدام مختلف تقنيات التكنولوجيا التنظيمية لضمان الامتثال الفعال للوائح والمتطلبات الشرعية وحتى في إطار توحيد وتنميط المعايير، مما يعزز من نمو الصناعة ويقلل من مخاطر السمعة المتعلقة باحتمال خرق متطلبات الشريعة.

والنقد بوجه عام: كل شيء يلاقي قبولا عاما بين الناس ويعد وسيطا للتبادل أو لإبراء الديون. ولكي تؤدي النقود وظائفها على وفق المنظور الاقتصادي الإسلامي يجب أن تكون:

- مستقرة القيمة

- ذات غطاء قانوني لها مدعم من الدولة المصدرة لها معلومة جهة الإصدار الضامنة والمالكة لها.

- خالية من الغرر والضرر والغش. على وفق أحكام المعاملات المنهي عنها شرعاً.

وللفقهاء في إطلاق كلمة النقود واستعمالاتها عدة آراء ولكن يمكن القول بأنها كل شيء يلقي قبولا عاماً كوسيط للتبادل مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون. ويؤيد ذلك قول الإمام مالك: ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة أي تكون هي العملة التي يتعاملون بها وعين لكرهاتها أن تباع بالذهب والورق (أي الفضة) نظرة (أي مؤجلة). وبهذا التعريف للنقد يلتقي اصطلاح الفقهاء في تعريفهم للنقد مع اصطلاح الاقتصاديين الذين يعرفون النقود بأنها أي وسيلة أو واسطة متداولة للتداول مقبولة على نطاق واسع كمعيار أو مقياس لقيمة الأشياء.

إن التعامل بالنقود الرقمية يعني إرسال القيمة النقدية بذاتها عبر شبكة الانترنت، يقوم بإصدار النقد الرقمي مؤسسة مالية وذلك مقابل حساب بعملة رسمية. وتحتوي وحدة النقد الرقمية على رقم مرجعي (Number Refere) وهو رقم فريد لا يتكرر ويميز العملة الرقمية التوقيع الرقمي لمصدرها والملتزم قانوناً أو اتفاقاً بتحويل هذه الوحدة إلى القيمة التي تكافئها من النقد الرسمي (الدولار أو الدينار مثلاً). وهذا أشبه بارسال ورقة نقدية في ظرف وإرسالها عبر البريد المادي فهي عملة متاحة بشكل رقمي أو إلكتروني فقط، ليست مادية ملموسة، ويتم معالجتها باستخدام أجهزة الكمبيوتر أو المحافظ الإلكترونية. ويمكن استخدام العملات الرقمية لشراء السلع ودفع ثمن الخدمات وهي تحتوي على جميع خصائص العملة الفعلية الجوهرية. ومن مزايا العملات الرقمية أن المدفوعات تتم مباشرة بين الأطراف دون الحاجة إلى الوسطاء. ويمكن اعتبار العملات الرقمية مجموعة شاملة تضم العملات الافتراضية والعملات المشفرة.

ولا نغفل عن وجود دراسات وأبحاث تبين أن التعامل بالنقود الرقمية المعاصرة له سلبيات ومخاطر تضر المتعاملين بها، ولمخاطرها أشكال عدة: منها الاختراق وخطر الفيروسات؛ حيث تمثل الهجمات وعمليات القرصنة الإلكترونية تهديد وجودها وتخلف خسائر كبرى لا تتوقف على المبالغ المفقودة، بل تتعداها للتأثير في قيمة العملة، وتقلب الأسعار. يجب الالتفات إليها وأخذها بالاعتبار، لتكون الصورة واضحة في معرفة التكيف الفقهي للتمويل المالي الإلكتروني.

المطلب الرابع:

التكيف الفقهي للنقود الرقمية:

إن العصر الحالي يتطور حضارياً واجتماعياً يصاحبه تطور تكنولوجيا ينعكس هذا التطور على قضايا واقعه الاقتصادي، التي تحتاج إلى حكم الشارع فيها، ولندرة المجتهدين زادت الحاجة إلى التكيف الفقهي، لما له دور في توصيف النازلة وتصورها وتحرير الأصل الذي تنتمي إليه وتقريب وجهات النظر حول الواقعة وتسهيل البحث فيها لعلماء التخرير وأصحاب الوجوه من أهل المذاهب، سواء كانوا مجتمعين للاجتهاد ضمن المجامع الفقهية أو أحاد متفرقين في بلادهم للإفتاء والتعليم.

وقد استعمل مصطلح التكيف الفقهي الفقهاء المعاصرون ومنهم الشيخ القرضاوي وعرفه بأنه تطبيق النص الشرعي على الواقعة. وعرف التكيف الفقهي للمسألة هو تحريرها وبيان انتمائها إلى أصل معين معتبر.

فيمكن القول هو إعطاء صورة منضبطة كاملة للتصور (كمال الفهم والمعرفة) بشروطها وأركانها للقضية المستجدة في الواقع العملي ليتسنى للفقيه أن يخرج الحكم الشرعي المناسب لها من المصادر الشرعية الأصلية والتبعية.

إذ إن التصور كما عرفة الإمام الجرجاني: حصول صورة الشيء في العقل، وإدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات.

إما التخرير فمعناه الاستنباط وهو استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية على وفق القواعد الأصولية. أو يراد به نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه.

والصلة بين التكيف الفقهي والتخرير أنه الخطوة الأولى والأساس التي ينبني عليه التخرير الصحيح الموافق للدليل فإن التكيف الفقهي له أهمية لدى فقهاء الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية لدوره في صحة الحكم والاجتهاد من خلال معرفة الواقعة بحقيقتها والقرائن المصاحبة لها والامارات والعلامات التي تساعد في إيجاد الحكم الشرعي لما يستجد من مسائل مالية.

ومن أجل التوصل الى حكم التعامل بالعملة الرقمية يجب البحث في طبيعتها وخصائصها. ومدى انطباقها مع عناصر النقود التي حددها الفقهاء في اعتبار الاثمان. والتأكيد على خلوها من المحظورات الشرعية كالربا. فنبتدأ بقول الفقهاء في جواز اتخاذ الناس الفلوس وسيلة للتعامل بها بدون اشتراط شكل محدد فينتفي اشتراط الدعامة المادية كالورق والمعدن ويصبح اعتبار العملة الرقمية اثماناً من حيث المبدأ. يكون صورة النقود واشكالها في تغيير مستمر عبر الزمن. وهذا ما اشار اليه العالم ابن خلدون في مقدمته.

اما صفة المالية في النقود الرقمية التي تحدث عنها الفقهاء متوفرة في العملة الرقمية رغم تغيير العرف والعادة في التمويل بها كونها عملة عالمية اختلفت في شرعيتها الدول والحكومات وهناك حقيقة لا بد من الاشارة اليها. وهي أن العملة الافتراضية ما زال التعامل بها يقتصر على مجموعة معينة من الأفراد والمؤسسات، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على مقصد رواج المال وإخراجه عن أن يكون في يد فئة قليلة من الأفراد. حيث تتركز العملة الافتراضية في أيدي من يجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، ويملكون أجهزة تعدين عالية القدرة.

ولا تصلح للوفاء بكل الالتزامات، بل تقتصر على شراء بعض السلع والخدمات، فلم تحصل على ثقة الأفراد، ولم يقبل التعامل بها عند أكثر الدول والمؤسسات. كونها مشمولة على الغرر والجهالة. وقيامها على مبدأ عدم الثقة.

العملة الافتراضية تقوم على المجهولية (مجهولة المالكين والمتعاملين بها) وعدم الضمان. وتهدد الاستقرار المالي في الدولة التي ينتشر استخدامها فيها، لان التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة الدولة. وبالتالي فعدم الاعتراف بالعملة التشفيرية يجعل التعامل بها من المحظورات الشرعية. كونها تؤثر على اقتصاد الدولة. من حيث بيان عائدتها.

المبحث الثاني:

المطلب الأول:

الضوابط الشرعية للمعاملات المالية المصرفية:

بعد التعريف بالنقود وبيان وظائفها وأشكالها وما تعارف عليه الناس في التعامل به وما يطرح حالياً من شكل جديد للنقود، ومنها النقود الرقمية. نقول إن الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}، وقال الله تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}.

ولم يترك النص القرآني على إطلاقه بل قيده السنة النبوية بتفاصيل وزادته توضيحاً استنباطات الفقهاء واجتهاداتهم واستقراءهم للقواعد الفقهية، وضعوا لنا ضوابط شرعية نعتمد عليها في تعاملاتنا المالية المستحدثة واستخدامنا للأشياء وقيامها.

والضابط الشرعي هو الذي يبين شرعية الحكم المستحدث والمعاصر منها، وعلى أساسها تحدد الأهداف والسياسات والاستراتيجيات، وتوضع الخطط والبرامج، وتراقب وتقوم المعاملات والأحداث المالية، وتتخذ القرارات اللازمة لتطوير الأداء إلى الأحسن وهذا كله على وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والضابط الفقهي هو حكم كلي فقهي ينطبق على فروع متعددة من باب واحد والضوابط الشرعية للمعاملات المالية هي إخلاص النية لله (النية الصادقة في التعامل مع الآخرين) وهي أن الغاية من العمل هو الحصول على المال الحلال الطيب ليعين الإنسان على تحقيق المقاصد الشرعية.

ودليل هذا الضابط من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى: قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى).

ولقد استنبط الفقهاء هذا الضابط من القاعدة الفقهية: الأمور بمقاصدها. وتأسيساً على ما سبق يجب على كل مسلم قبل أن يهيم بأي معاملة أن يجدد النية بأن هذا العمل ابتغاء مرضاة الله عز وجل، مل صالحاً ولوجهه خالصاً ليس فيه شيء لهوى النفس.

المعاملات المصرفية تكون في مجال الطيبات، وتجنب الخبائث مهما كان قدرها:

إي أن تكون المعاملات مطابقة للأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وعلى وفق ما جاء بالمجاميع الفقهية ومصادر الفتوى الإسلامية. ودليل هذا الضابط من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى:

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ}

وقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: (إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً). وهذا الضابط مستنبط من القواعد الفقهية الشرعية الآتية:

- الأصل في المعاملات الإباحة (الحل).
- وسائل الحرام حرام.
- من اختلط بماله الحلال حرام أخرج قدر الحرام والباقي حلال.
- أكل المال بالباطل حرام.

توثيق المعاملات:

يجب أن تكون العقود موثقة ومستوفاة لكافة الشروط الصحيحة التي تنصب في مقتضى العقد وحقيقته والتي تضبط العقود المصرفية لتجنب الغرر والجهالة التي تفضي إلى النزاع المشكل. ولقد أكد الله سبحانه وتعالى على هذا الضابط بقوله عز وجل:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ}

وقوله سبحانه وتعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}

ويعود هذا الضابط للقاعدة الفقهية الأصل في العقود للزوم.

خلو العقود المصرفية من (الغرر والغش والجهالة والإذعان):

إي أن تكون خالية من البيوع المنهي عنها شرعاً والتي تؤدي إلى إبطالها أو فسادها، ولقد أكد القرآن على ذلك بقول الله تبارك وتعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ}

ونحننا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاعتداء على أموال الآخرين، فقال صلى الله عليه وسلم: (كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه).

ومن القواعد الفقهية التي تسند هذا الضابط:

- الغرر الكثير يفسد العقود
- الجهالة المفضية إلى نزاع مشكل تبطل العقود.
- حرمة أكل أموال الناس بالباطل.
- الأصل في العقود للزوم.

مشروعية الغاية ومشروعية الوسيلة:

يعني ذلك أن تكون الغاية من المعاملات مشروعة، والوسائل التي تستخدم لتحقيقها مشروعة، وأن الوسائل التي تؤدي إلى معاملات محرمة حرام، ومن أدلة ذلك قول الله عز وجل:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}

ويعود هذا الضابط إلى القواعد الفقهية الآتية:

- وسائل الحرام حرام.
- مشروعية الوسيلة.

التيسير ورفع الحرج عن الناس:

اختيار البدائل المشروعة لتسهيل وتيسير المعاملات، وذلك لرفع الحرج عن الناس، فقال الله تبارك وتعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}

وقوله عز وجل: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} ومن وصايا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: (يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا). ويستند هذا الضابط إلى القواعد الفقهية الشرعية الآتية:

- الضرورات تبيح المحظورات.
- للأكثر حكم الكل، أو يأخذ اليسير حكم الكثير.
- اليسير الحرام معفو عنه في كثير من الأحوال.
- الغرر اليسير لا يفسد العقود.
- المعروف عرفا كالمشروط شرطا.
- إذا ضاق الأمر اتسع.

المحافظة على الأموال:

يجب على المسلم أن يأخذ بالأسباب في المعاملات المالية التي تحمي المال من الهلاك وعدم تعرضه للمخاطر المالية الجسيمة التي تقود إلى الضياع، وعليه أن يتخذ التدابير اللازمة للمحافظة على المال من السرقة والابتزاز والرشوة، ولقد أشار القرآن بقوله تعالى:

{وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، ولقد أوصانا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالمحافظة على الأموال، فقال: (ومن قتل دون ماله فهو شهيد)، وقوله صلى الله عليه واله وسلم: (إن الله كره إليكم ثلاثا: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال). والقواعد الفقهية التي تبين ذلك الضابط هي:

- أكل المال بالباطل حرام.
- لا ضرر ولا ضرار.

حماية الملكية الفردية

المعاملات المالية الإلكترونية أو الرقمية لا بد فيها من تحقيق الحماية الجنائية للمعلومات الرقمية المصرفية الخاصة وتجريم التعدي على السرية المصرفية وحمايتها وحماية الخصوصي والملكية الفكرية والبيانات الاسمية، استناداً لمبدأ الحرية الشخصية التي كفها له التشريع الإسلامي. فإن الإسلام احترم الملكية الخاصة، وقرر حرمتها، بالنصوص الشرعية والتطبيقات العملية، ووضع الوسائل الناجعة لحمايتها، وحماية غيرها من الملكيات من أي اعتداء، في هذا العصر وكل عصر ومصر، فقال تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا}

ومستند هذا الضابط القاعدة الفقهية:

- لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى رجال أموال قوم ودمائهم، لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر.

المطلب الثاني:

الصيرفة الرقمية الإسلامية:

الهدف من سعي المصارف عامة، وتطوير خدماتها الإلكترونية والرقمية هو مواكبة التطورات الهائلة والسريعة في عالم التكنولوجيا وثورة الاتصالات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الغربي والأميركي. والتي تعد من دوافع تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للمصارف أو لغيرها من المؤسسات المالية وذلك لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها. والصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني، فهي مصارف افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الإنترنت لتقديم نفس خدمات موقع المصرف من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها. ومن أهداف الصيرفة الإلكترونية:

- أنها تعد وسيلة لتعزيز حصتها في السوق المصرفي.

- خفض التكاليف وإتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على شبكة الانترنت، وحصول العملاء على الخدمات المصرفية وغير المصرفية في أي وقت وأي مكان.

فإذا امتثلت المصارف الرقمية لمبادئ الشريعة الإسلامية في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المال، والأخذ بالاعتبار درء المخاطر المتنوعة عن هذه المصارف. وإبداء الرأي لأهل الشريعة، بإمكانية العمل بالتمويل الرقمي المالي لما فيه من مصلحة تتوافق مع الشريعة الإسلامية (مصلحة معتبرة شرعا).

المطلب الثالث:

أهمية التمويل الرقمي الإسلامي:

تكمن أهمية التمويل الرقمي، في كونه يوفر فرصاً هائلة لزيادة الاحتواء المالي والتوسع في الخدمات المالية الأساسية. على وفق ما ذكر من تقارير واستطلاعات لحجم التغيير الإيجابي في استعمال التمويل الرقمي، ويمكن بيان ذلك فيما يأتي:

- يمثل وسيلة قوية لتوسيع نطاق الخدمات المالية إلى القطاعات الأخرى بما في ذلك الزراعة والنقل والمياه والصحة والتعليم والطاقة النظيفة.

- إن الحلول الرقمية والتكنولوجيا الجديدة توفر إمكانيات ضخمة للتغلب على التحديات الإنمائية الهائلة، والتي ستسهم في تحقيق مجموعة البنك الدولي هدفه تعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020م

- للتمويل الرقمي دور مهم للشركات الصغيرة. فهو لا يتيح لها الحصول على التمويل فحسب بل أيضا الدخول إلى أنظمة الدفع الإلكترونية وتأمين المنتجات المالية وفرصة لبناء سجل مالي.

- إن الإمكانيات الضخمة للتمويل الرقمي تؤثر على التنمية الريفية ودورها الحيوي في تعزيز الاحتواء المالي والخدمات المالية بما في ذلك الأعمال المصرفية والتأمين والتحويلات حتى في أكثر المناطق النائية

- ويعمل التمويل الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بطرق عدة. فما يقرب من ثلثي النمو المتوقع قد يأتي من زيادة الإنتاجية، لأن الشركات ومقدمي الخدمات المالية، والهيئات الحكومية تصبح قادرة على العمل بكفاءة أكبر كثيراً إذا لم تضطر إلى الاعتماد على النقد وسجلات الحفظ الورقية.

- يعد التمويل الرقمي وسيلة لجعل الخدمات والمرافق الأساسية الأخرى في المتناول ويمكن أن توفر نماذج التمويل للفقر والطاقة والصحة والتعليم والمياه ويمكن أن توفر نماذج التمويل المبتكرة هذه خيارات غير مكلفة للمناطق النائية حيث لم يكن هذا الوصول في السابق موثوقاً به

- يوفر التمويل الرقمي فرصاً كبيرة لتقليل فجوة التضمين المالي للشركات الصغيرة بتزويدهم وسائل الوصول إلى أنظمة الدفع الإلكترونية والمنتجات المالية الآمنة وهو فرصة لبناء تاريخ مالي. فهو يقلل بشكل كبير من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتشير الدراسات إلى أن المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول يمكن أن تتم بنسبة 15٪ من تكلفة الخدمات المصرفية للفروع.

ولا يخلو أي عمل مصرفي إلكتروني من سلبيات ومخاطر، قد أشار إليها الباحثين ذوي الاختصاص، والتي لا يمكن إهمالها. ولكننا هنا وجهنا الضوء على ما يخص ضوابط العمل المصرفي الإلكتروني وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

الخاتمة

إذا أدرك الإنسان المسلم أن الفهم الصحيح للإسلام عقيدة وفقهاً. قواعد وضوابط شرعية، وإيماناً صادقاً بأن الالتزام بها ضرورة شرعية وحاجة اقتصادية. تنبئ أمور الدنياوية ويحقق رضا الله في الدنيا والآخرة. ويتيقن من أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان وقادر على أن يسد حاجات ومتطلبات الإنسان المسلم في كل عصر. كون لأصل في المصارف الإسلامية التزام معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا لا أخذاً ولا إعطاءً، ويمكن إنشاء مصارف رقمية إسلامية في حال تم ضبط إجراءاتها وتعاملاتها على وفق الأحكام الشرعية ومبادئها، إذ أنها تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية في تنمية واستثمار المال، وأن كثيراً من معالم الاقتصاد الرقمي تتفق مع أهداف الاقتصاد الإسلامي، عن طريق تفعيل مبدأ الشفافية والمنافسة الشريفة في السوق، مع الأخذ في الاعتبار درء المخاطر المتنوعة عن هذه المصارف.. فلا بد من أن تكون الغاية والوسيلة صحيحة في استعمال التمويل الرقمي. فبالإمكان استثمار التكنولوجيا الحديثة في مصلحة الفرد والمجتمع وهو مقصد رئيس من مقاصد الشريعة الإسلامية... وقد توصلت في هذا البحث لنتائج أهمها:

- أن الضوابط الشرعية تعد الدستور الإسلامي للمعاملات المالية المصرفية، لأن الغاية منها بيان الحلال الذي يجب الالتزام به، والحرام المنهي عنه لتجنبه، ومواطن الشبهات لنبتدع عنها.
- جعلت الشريعة الإسلامية تطبيق مقصد تيسير التعامل بالمال واستثماره من مسؤولية الدولة، ويترتب على ذلك أن تصدر الدولة العملة وفق تنظيم دقيق يحقق العدل والأمان في معاملات الناس، فمن الضرورة إيجاد نقود رقمية تصدر من سلطة مركزية، ووجود دراسات اقتصادية وقانونية في إطار هذا الموضوع تضمن قانونية تلك النقود.
- لا يصح إطلاق حكم مطلق على النقود الرقمية بوجه عام، بل يذكر كل نوع على حدة، لتبيين مصالح التعامل والمخاطر الاقتصادية المحفة بها.
- يتطلب العمل في مجال الصيرفة الإلكترونية المعرفة الناضجة والقادرة على تطوير استراتيجية شاملة وواضحة مقترنة بتطبيق دقيق لبرامجه لكي يتسنى للعمل المصرفي تحقيق أهدافه المرجوة.

القران الكريم وبعده المصادر الآتية:

- الإنصاف في معرفة الخلاف، المرداوي علاء الدين (885هـ) دار إحياء التراث العربي الأصل في العقود الإباحة دراسة فقهية تأصيلية رسالة ماجستير إعداد مروان إبراهيم طلب ابحيص جامعة النجاح - فلسطين 2016م
- النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية بحث، لأحمد جمال الدين موسى، بيروت- منشورات الحلبي
- الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد إبراهيم الشافعي، القاهرة-دار النهضة العربية (2003م).
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، تحقيق: علي محمد مصطفى وسعيد المحاسني، دار الفحاء، دمشق- سوريا
- التحكيم الإلكتروني، منير محمد وممدوح محمد الجنبهي، الإسكندرية: دار الفكر الجامع (2006م).
- تخريج الفروع على الأصول، د. عثمان بن محمد الأخضر شوشان
- التعريفات، للشيخ الجرجاني علي محمد علي الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي (816هـ)، دار الفكر، لبنان - بيروت (1425-1426هـ).
- التكييف الفقهي للإعمال المصرفية الإلكترونية - مفهومه، أهميته، وضوابطه د. مسفر بن علي بن محمد القحطاني - جامعة الملك فهد
- شرح الكواكب المنير المسمى بمختصر التحرير، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح، تحقيق محمد الزحيلي - نزبه حماد
- صحيح البخاري بهامش فتح الباري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (256هـ)، طبع المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى 1319هـ
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة المصرية، 1972م
- الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، د. إسماعيل خالدي.
- القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية، د. محمد عثمان شبير. عمان: دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
- النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، سارة ملتع القحطاني جامعة الكويت، 2008م
- النقود الإلكترونية ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني، محمد إبراهيم الشافعي
- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، عبد الله بن سليمان جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (2017م)
- النقود الإسلامية، كما ينبغي أن تكون. د. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، السعودية
- الفتوى بين الانضباط والتسبب، يوسف القرضاوي. دار الصحوة للنشر - مصر
- قانون المصارف الإسلامية في العراق رقم (43) لسنة 2015م، وقبله قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004م.
- الأشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ الثُّعْمَانِ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)، تحقيق: محمد مطيع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ-1999م
- القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة، د. حسين حسين شحاتة، سلسلة دراسات في فقه رجال الأعمال
- القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، عبد السلام إبراهيم بن محمد الحصين، القاهرة 2002م،

القواعد والضوابط الفقهية للمعاملات المالية عند ابن تيمية، عبد السلام إبراهيم الحصين،
مباني وأصول علم الاقتصاد، الدكتور يد الله دادگر، الدكتور تيمور الرحمانى، مركز انتشارات مكتب الإعلام الإسلامى
محفظة النقود الإلكترونية، شريف محمد الغنام، دار الجامعة الجديد 2007م
معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلجى-حامد صادق قنبيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2. 1988م
الموسوعة العربية العالمية (1999م الطبعة الثانية)، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع
موسوعة القواعد والضوابط الفقهية – الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامى تصنيف الدكتور على احمد الندوي
1999م
النقود الإلكترونية وحكمها الشرعى وأثارها الاقتصادية سارة متلع القحطاني (أطروحة دكتوراه)
النقود والمصارف والنظرية النقدية ناظم محمد نوري الشمري – جامعة الموصل. دار زهران للنشر والتوزيع.